Sudan Rights Watch Network

أزمة متعددة الأوجه: حالات قتل واختفاء ونهب واعتقال ومخاطر إخلاء مراكز الإيواء

تقرير حقوقي | 23 سبتمبر 2026

الفترة التي يغطيها التقرير: 1-20 سبتمبر 2026 | وسط دارفور

I. مقدمة

يتناول هذا التقرير، التي تصدرها "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، بصورة أولية عدداً من الحوادث الأمنية والانتهاكات المبلغ عنها التي شهدتها مناطق متفرقة من ولاية وسط دارفور، ولا سيما محلية زالنجي ومناطق باردا ودليج، خلال شهر سبتمبر 2026م.

وتشمل الوقائع الموثقة في الإفادات المتاحة حوادث قتل وإصابة مدنيين، واعتداءات مسلحة ونهباً، واحتجازاً تعسفياً مصحوباً بادعاءات الابتزاز المالي، وحالات اختفاءات متكررة، فضلاً عن قرارات إدارية وأمنية من الإدارة المدنية التابعة للدعم السريع، تتعلق بإخلاء بعض مراكز الإيواء والمؤسسات الحكومية التي تستضيف نازحين.

ويُقدَّم هذا التقرير بوصفه تقريراً أولياً يستند إلى المعلومات المتاحة، ولا يُعد بديلاً عن التحقيقات المستقلة أو القضائية، كما أن بعض الوقائع الواردة فيه، ولا سيما ما يتعلق بهوية الجناة والدوافع والمسؤولية الفردية، تحتاج إلى مزيد من التحقق والمقابلة مع الشهود والمصادر ذات الصلة.

II. الأحداث الأمنية وحماية المدنيين

1. أحداث قرية باردا وسوق دليج

وفقاً للمعلومات المتاحة، بدأت الأحداث مساء الثلاثاء 1 سبتمبر 2026م، حوالي الساعة التاسعة مساءً، في قرية باردا الواقعة شمال منطقة دليج، على خلفية محاولة عدد من المواطنين التدخل لحماية فتاة من محاولة تعرضها لاغتصاب. وتفيد المعلومات بأن الحادثة تطورت إلى مواجهات مسلحة بين عدد من المسلحين والمواطنين، وأسفرت عن مقتل مواطنين اثنين: احدهما عبدالماجد آدم عبدالرازق (34 عاماً)، وهو متزوج وأب لطفل ومزارع، بينما الثاني هو عبدالمالك جمعة عبدالله (30 عاماً) وهو مزارع.

وبحسب معلومات ميدانية من مصادر "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" بالولاية، استمرت حالة التوتر في قرية باردا خلال يومي الأربعاء والخميس، بالتزامن مع جهود لجان أهلية ولجان تقصي ووساطة اجتماعية هدفت إلى احتواء التوتر ومنع تجدد المواجهات.

في الخميس 3 سبتمبر، ووفقاً للمعلومات الواردة، شهدت منطقة دليج تصعيداً جديداً، حيث تجمعت مجموعة من المسلحين على متن دراجات نارية واتجهت نحو سوق دليج، في وقت كانت فيه اللجنة المكلفة بمعالجة تداعيات أحداث باردا تواصل جهودها في المنطقة.

وتفيد المعلومات بأن المجموعة حاولت نهب السوق وبعض الدراجات النارية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع اشتباكات بينها وبين عدد من شباب المنطقة. وأسفرت الحادثة، بحسب الإفادات ميدانية، عن إصابة أربعة مواطنين، وهم:

1. نجم الدين عبدالرحمن، المعروف باسم "ود درشة"، 35 عاماً، متزوج، ويعمل طبيباً اختصاصياً في مستشفى دليج. وأصيب بطلق ناري في الساق بالقرب من المستشفى.
2. عبدالواحد، طالب، أصيب في الساق أثناء وجوده في سوق دليج.
3. شمو محمد، أصيب في إحدى ساقيه.
4. النور مصطفى محمد باشا، تعرض لاعتداء وإصابة أثناء نهب دراجته النارية.

III. الاحتجاز والادعاءات المتعلقة بالابتزاز المالي

2. احتجاز المواطن فيصل محمد علي سليمان

بتاريخ 5 سبتمبر، أفادت المعلومات بأن قوة تابعة لشرطة قوات الدعم السريع - قسم الشمال، قامت باحتجاز المواطن فيصل محمد علي سليمان، البالغ من العمر 38 عاماً، من مكان عمله في حي الحيصاحيصا شمال صهريج.

ووفقاً لمعلوماتٍ ميدانية، فإن عملية الاحتجاز تمت على خلفية اتهامه بسرقة إطار سيارة ("لستك") من حي الوحدة، وقيل إن الإطار مملوك لأحد الملازمين في قوات الدعم السريع. وتفيد المعلومات الواردة بأن أفراداً مشاركين في عملية الاحتجاز طالبوا بدفع مبلغ مالي قدره (960,000) جنيه سوداني مقابل إطلاق سراح المحتجز. كما تتضمن الإفادات ادعاءات باستخدام أطفال تقل أعمارهم عن 15 عاماً كشهود في الواقعة محل الاتهام.

وتشكل هذه الادعاءات، مؤشرات خطيرة على انتهاكات محتملة للحق في الحرية والأمان الشخصي، وضمانات المحاكمة العادلة، وحظر الابتزاز والإكراه، فضلاً عن احتمال استغلال الأطفال في إجراءات ذات طبيعة جنائية. ومن المهم التأكيد على أن امكانية وصف الواقعة بأنها "شبكة إجرامية" أو ممارسة ممنهجة يستلزم إجراء مزيد من التحقيقات المستقلة لتحديد المسؤوليات، ومدى تكرار هذه الممارسات، والجهات أو الأفراد المتورطين فيها.

IV. الاعتداء المسلح ونهب الممتلكات

3. الاعتداء على محمد الرشيد محمد آدم عبدالله

بتاريخ 9 سبتمبر 2026م، حوالي الساعة السابعة مساءً، تعرض المواطن محمد الرشيد محمد آدم عبدالله، البالغ من العمر 27 عاماً، وهو طالب، لاعتداء مسلح في حي الحيصاحيصا، شرق صهريج، بمحلية زالنجي.

وبحسب معلومات ميدانية، كان المذكور في طريق عودته من السوق إلى منزله عندما اعترضه شخصان مسلحان مجهولا الهوية، كانا يرتديان ملابس مدنية ويحمل أحدهما بندقية من طراز كلاشنكوف. تفيد المصادر بأن الشخصين اعتديا عليه وقاما بنهب مبلغ مالي قدره 390,000جنيه سوداني قبل أن يلوذا بالفرار من الموقع. وتثير الواقعة، مخاوف بشأن سلامة المدنيين وحرية التنقل، ولا سيما في ظل استخدام الأسلحة النارية لتنفيذ أعمال سلب ونهب داخل المناطق السكنية.

V. حوادث إطلاق نار ومقتل مواطنة

4. حادثة معسكر الحميدية

بتاريخ 6 سبتمبر 2026م، حوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً، وقعت حادثة إطلاق نار في معسكر الحميدية، مربع 3، الجزء الشرقي من سوق سنتر، بمحلية زالنجي. ووفقاً للمعلومات الواردة، تعرضت المواطنة كوثر خميس صالح، البالغة من العمر 39 عاماً وأم لثمانية أطفال، لإصابة بطلق ناري في الرأس.

وتشير المعلومات إلى أن زوجها، المعروف باسم الزبير والبالغ من العمر 37 عاماً، هو الشخص الذي أطلق النار عليها، فيما تتضمن المعلومات ادعاءً بارتباطه بعصابات تعمل مع تجار المخدرات.

كما أفادت المصادر، بأن أحد جيران الضحية، المعروف باسم "الكايا"، أصيب في ساقه نتيجة إطلاق النار في الحادثة ذاتها. ويحتاج تحديد المسؤولية الجنائية عن هذه الواقعة إلى مزيد من تحقيق مستقل وشامل، بما في ذلك الاستماع إلى الشهود وتحديد ملابسات إطلاق النار والسلاح المستخدم والدافع وراء الحادث.

VI. ظاهرة الاختفاء في الولاية

5. اختفاء امراة وكرم

تشهد مدينة زالنجي بولاية وسط دارفور في الفترات الأخيرة ظهوراً لظاهرة الاختفاء؛ حيث مصادر "شبكة مراقبة حقوق الانسان – السودان" العديد من حالات الاختفاء القسري، من بينها حالتان. الحالة الأولى تتعلق بالسيدة مودة محمود إبراهيم، من سكان زالنجي، معسكر خمسة دقائق. خرجت من زالنجي متجهة إلى منطقة أدري التشادية ومعها ابنها أسعد آدم عبدالله، في رحلة علاجية. وبعد ذلك كانت راجعة من أدري التشادية إلى الجنينة، وعندها واحد وعشرون يوماً من يوم تحركت، دون ورود معلومات عن مصيرها أو مكان وجودها.

فيما الحالة الثانية تتعلق بكرم الدين أبوبكر محمد آدم، المعروف بأبو، البالغ من العمر عشرين عاماً، من سكان معسكر الحميدية، مربع (2)، زالنجي، وسط دارفور. غادر زالنجي قبل نحو عشرة أشهر متجهاً إلى عطبرة

في شمال السودان، ولم يصل إلى وجهته. وتفيد أسرته بأنها تلقت معلومات عن اعتقاله في أم بادر قبل نحو تسعة أشهر، إلا أن محاولات البحث عنه لم تسفر عن تحديد مكانه. كما ظهر نشاط على حسابه في فيسبوك قبل نحو خمسة أشهر، دون تواصل مباشر مع أسرته. ولا يزال مصيره ومكان وجوده مجهولين، مع وجود معلومات غير مؤكدة بشأن احتجازه.

VII. القرارات المتعلقة بالنازحين ومراكز الإيواء

6. قرارات لجنة أمن ولاية وسط دارفور

بتاريخي 16و17 سبتمبر 2026م، انعقدت اجتماعات للجنة أمن ولاية وسط دارفور تناولت، وفقاً للمعلومات المتاحة، عدداً من القضايا الأمنية والإدارية، وأسفرت عن إصدار قرارين يتعلقان بتنظيم الأسواق واستئناف العملية التعليمية. وقد أثارت القرارات المتعلقة بإخلاء المدارس المستخدمة كمراكز إيواء مخاوف بشأن أوضاع النازحين، خصوصاً في ظل عدم وضوح البدائل الإيوائية المتاحة لهم.

صدر القرار الاول بتاريخ 16 سبتمبر 2026م، ونص على منع احتكار وتخزين محصولي الذرة والدخن داخل حدود محلية زالنجي. وأمهل القرار أصحاب المخازن مدة 72 ساعة لتفريغ المخزونات، مع النص على مصادرة الكميات التي يُثبت احتكارها بعد انتهاء المهلة، وتوجيه الجهات الأمنية والعدلية بتنفيذ القرار فوراً.

فيما صدر القرار الثاني بتاريخ 17 سبتمبر 2026م، وقضى بإخلاء ثلاث مدارس ثانوية مستخدمة كمراكز لإيواء النازحين خلال مدة 72 ساعة، وهي: مدرسة أم المؤمنين الثانوية، والمدرسة الثانوية بنات، ومدرسة الزهراء الثانوية بنات. ووفقاً للقرار، جاء الإخلاء بهدف تمكين المدارس من استئناف العملية التعليمية. غير أن تنفيذ الإخلاء دون توفير بدائل مناسبة وآمنة للنازحين قد يؤدي إلى تفاقم أوضاعهم الإنسانية، خصوصاً بالنسبة للأسر التي فقدت مساكنها أو لا تستطيع العودة إلى مناطقها الأصلية بسبب استمرار المخاطر الأمنية أو وجود مخلفات عسكرية غير منفجرة. كما أن ظروف الخريف والأمطار والبرد تزيد من هشاشة أوضاع الأسر التي قد تجد نفسها دون مأوى ملائم.

VIII. التقييم الحقوقي الأولي

تشير الوقائع الواردة في هذا التقرير إلى مجموعة من المخاوف المتعلقة بحماية المدنيين في ولاية وسط دارفور، من أبرزها:

1. **الحق في الحياة والسلامة الجسدية:** تمثل حوادث القتل والإصابات الناجمة عن إطلاق النار داخل المناطق السكنية مؤشرات على استمرار المخاطر التي تهدد حياة المدنيين.
2. **حماية المدنيين من العنف المسلح:** تثير الاشتباكات والاعتداءات المسلحة وأعمال النهب مخاوف بشأن قدرة السكان المدنيين على ممارسة حياتهم اليومية والتنقل بأمان.

3. **الحق في الحرية والأمان الشخصي:** تتطلب ادعاءات الاعتقال والاختفاء القسري دون إجراءات قانونية واضحة، ولا سيما المصحوبة بطلبات مالية مقابل الإفراج، تحقيقاً مستقلاً لتحديد مدى وقوع احتجاز تعسفي أو ابتزاز.

4. **حماية النساء والأطفال:** تستدعي حادثة إطلاق النار على المواطنة كوثر خميس صالح، فضلاً عن الادعاءات المتعلقة باستخدام أطفال كشهود، اهتماماً خاصاً من الجهات المختصة بحماية النساء والأطفال.

5. **حماية الممتلكات:** تشكل أعمال النهب والاستيلاء على الممتلكات المدنية، متى ثبتت، انتهاكاً يستوجب التحقيق والمساءلة.

6. **الحق في السكن والحماية الإنسانية للنازحين:** يمثل إخلاء المدارس والمؤسسات الحكومية المستخدمة كمراكز إيواء تحدياً إنسانياً كبيراً إذا لم يتزامن مع توفير بدائل آمنة وملائمة للنازحين.

7. **مخاطر المخلفات العسكرية غير المنفجرة:** إن وجود مخلفات عسكرية غير منفجرة في المناطق التي قد يعود إليها النازحون يستوجب تقييماً فنياً وإجراءات إزالة وتأمين قبل السماح بالعودة أو إعادة التوطين فيها.

IX. توصيات سياساتية

استناداً إلى الوقائع المبلغ عنها، يوصي التقرير بما يلي:

1. بشأن حماية المدنيين

- اتخاذ تدابير عاجلة لضمان حماية المدنيين في زالنجي ودليج وباردا والمناطق المحيطة بها.
- منع حمل واستخدام الأسلحة داخل الأسواق والمناطق السكنية بما يخالف القانون.
- تعزيز الإجراءات الرامية إلى منع الاعتداءات والنهب والاعتداء على الممتلكات المدنية.

2. بشأن التحقيق والمساءلة

- إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في حوادث القتل والإصابة وإطلاق النار والنهب.
- تحديد هوية المسؤولين عن الانتهاكات، أياً كانت صفاتهم أو الجهات التي ينتمون إليها، ومحاسبتهم وفقاً للقانون.
- ضمان عدم إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة من المساءلة.

3. بشأن الاحتجازوالاعتقالات التعسفية

- ضمان عدم احتجاز أي شخص إلا وفق الإجراءات القانونية.
- تمكين المحتجزين من معرفة أسباب توقيفهم والاستفادة من الضمانات القانونية.
- التحقيق في الادعاءات المتعلقة بطلب مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المحتجزين.

- منع إشراك الأطفال في إجراءات أو شهادات غير قانونية أو استغلالهم في النزاعات الجنائية.

4. بشأن النازحين

- عدم إخلاء مراكز الإيواء قبل توفير بدائل آمنة وملائمة تحفظ كرامة النازحين.
- إجراء تقييم فردي لأوضاع الأسر الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.
- إشراك ممثلي النازحين والمجتمع المدني والجهات الإنسانية في وضع خطط الإخلاء وإعادة التوطين.

5. بشأن المخلفات العسكرية

- إجراء مسح فني للمناطق التي يُعتزم إعادة النازحين إليها.
- إزالة المخلفات الحربية غير المنفجرة قبل السماح بالسكن أو العودة إلى تلك المناطق.
- نشر التوعية بمخاطر الذخائر والمخلفات غير المنفجرة بين السكان، وخاصة الأطفال.

6. بشأن القرارات الإدارية

- ضمان توافق قرارات الإخلاء والمصادرة والتنظيم مع الأطر القانونية ذات الصلة.
- توفير آليات واضحة للتظلم والطعن في القرارات التي تمس حقوق المواطنين أو ممتلكاتهم.
- مراعاة الأوضاع الإنسانية والأمنية للنازحين عند تنفيذ أي قرارات تتعلق بمراكز الإيواء.

X. خاتمة

تكشف الوقائع التي يغطيها هذا التقرير عن تحديات متداخلة في مجال حماية المدنيين، وسيادة القانون، والوصول إلى العدالة، وحماية النازحين في ولاية وسط دارفور، ولا سيما محلية زالنجي والمناطق المحيطة بها.

وفي حين أن بعض الإجراءات الإدارية تهدف، بحسب ما ورد في القرارات، إلى إعادة تشغيل المؤسسات الحكومية واستئناف العملية التعليمية وتنظيم الأسواق، فإن تنفيذها في بيئة إنسانية وأمنية هشة يتطلب ضمانات واضحة تحول دون تفاقم المخاطر على المدنيين والنازحين.

وعليه، تشددّ "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان"، تظل الأولوية في المرحلة الراهنة لضمان حماية الحياة والسلامة الجسدية، ومنع العنف والنهب والاحتجاز التعسفي، وتوفير بدائل إيوائية آمنة، وإجراء تحقيقات مستقلة في الانتهاكات المبلغ عنها، وضمان المساءلة وسيادة القانون.

شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان

23 سبتمبر 2026